

دور التوريق في إدارة المخاطر بالبنوك المصرية هاجر أحمد فهمي أبو القمصان

الملخص:

يهدف هذا البحث الي قياس دور التوريق في اداره المخاطر بالبنوك المصرية، مع المقارنة بين البنوك التي تطبق نشاط التوريق، والتي لا تطبق هذا النشاط.

ولتحقيق هدف البحث، وضعت الباحثة فرضا رئيسيا هو " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك التي تطبق نشاط التوريق، والبنوك التي لا تطبق نشاط التوريق". وقد تفرع من هذا الفرض اربعة فروض فرعية بهدف قياس متوسط نسبه القروض المتعثرة، نسبه القروض الي اجمالي الأصول، ومتوسط نسبه مخصصات خسائر البنوك ومتوسط درجه كفاية راس المال.

وجاءت نتائج اختبارات الفروض لتثبت وجود دور التوريق في ادراه المخاطر بالبنوك المصرية. وقدمت الباحثة عدة توصيات للبحث، أهمها: اعداد اداره محترفه لممارسه نشاط التوريق، واتباع سياسة تحوطيه عند منح الائتمان، بهدف تخفيض نسبه الديون المتعثرة.

Abstract:

The aim of this research is measuring the role of securitization in risk managements among Egyptian banks, in comparison with the banks that apply securitization and the ones that don't.

And to achieve that aim, the researcher developed main hypothesis which is "there are statistically significant differences among banks that apply securitization and those that don't". Also, there are four sub-hypotheses that aim to measure the average non performing loans ratio, debts to total assets ratio,

provisions for bank losses ratio, and average of capital adequacy ratio.

The researcher reached the following result, the acceptance of the hypotheses that proves the effect of securitization on risk management among Egyptian banks. And the researcher provides the following recommendations: setting up a professional department for securitization, follow a hedging policy in providing credit to decrease the percentage of non-performing loans.

المبحث الأول: الإطار العام للبحث

مقدمة:

في ظل التطورات المتلاحقة في مجال التمويل والاستثمار إلى جانب تزايد حدة المنافسة بين المؤسسات المالية المحلية والعالمية.. وإتجاه العديد من تلك المؤسسات إلى الاندماج لتكوين كيانات إقتصادية عملاقة، بهدف الإستحواذ على أكبر حصة في السوق، وزيادة عائدات هذه المؤسسات. فقد صاحب ذلك تزايد حجم المخاطر التي تواجهها من منطلق العلاقة الطردية بين العائد والمخاطر..

هذه التوجهات فرضت على المؤسسات المالية ضرورة البحث عن أساليب تمويل غير تقليدية، لتحقيق الهدفين في آن واحد، أعلى عائد، وأقل مخاطرة.. وقد وجدت هذه المؤسسات ضالتها في الهندسة المالية التي لعبت منتجاتها دورا فعالا في هذا المجال، ومنها التوريق.

إن هذا البحث، هو محاولة من الباحثة لتحليل الدور الذي يمكن أن يقوم به التوريق في إدارة المخاطر التي تواجه البنوك المصرية من خلال تحليل نتائج أداء عينتين من البنوك المصرية، إحداهما تمارس نشاط التوريق، والاخرى لا تمارس هذا النشاط.

أولاً: الدراسات السابقة:

- من خلال إطلاع الباحثة على ما كتب حول أدبيات أنشطة ومنتجات الهندسة المالية، فقد تبين لها وجود منتج غزير من هذه الإجتهدات.. وفيما يلي تقدم الباحثة بعض هذه الدراسات التي تناولت موضوع التوريق وعلاقته بإدارة المخاطر بالبنوك..
١. تناولت دراسة (Chen, et al., 2017) (١): تحليل أثر التوريق على مخاطر التمويل في الأجلين القصير والطويل... وخرجت هذه الدراسة بنتيجة مفادها : أن تطبيق نشاط التوريق يؤدي إلى تخفيض المخاطر على المدى القصير.. على العكس من ذلك في المدى الطويل، حيث يؤدي التوريق إلى زيادة هذه المخاطر.
 ٢. أما دراسة (Buchanan, 2017) (٢): فقد هدفت إلى تحديد دور التوريق في تأثير الأزمة المالية العالمية على سوق رأس المال.. وتوصلت الدراسة إلى أن التوريق لعب دورًا هامًا في تخفيض الأثر السلبي للأزمة المالية العالمية على سوق رأس المال.
 ٣. على جانب آخر، فإن دراسة (Elena Beccalli,etal . 2015) (٣):هدفت إلى تحديد أثر التوريق على الرافعة المالية للبنوك الأمريكية... وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين التوريق والرافعة المالية (نسبة الديون إلى حقوق الملكية) في البنوك الأمريكية.
 ٤. كما هدفت دراسة (Ahn, & Breton,2014) (٤): إلى أثر التوريق على المنافسة بين البنوك.. وقد توصلت نتائج تلك الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين تطبيق التوريق وربحية البنوك، ومن ثم زيادة قدرة البنوك التي تطبق التوريق على المنافسة.
 ٥. أما دراسة (Battaglia& Gallo,2013) (٥): فقد هدفت إلى تحديد العلاقة بين التوريق ومخاطر عدم استقرار النظام المالي، حيث توصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق نشاط التوريق ومخاطر عدم استقرار النشاط المالي.

٦. دراسة (Mendonça, & Barcelos, 2015) (٦): هدفت إلى دراسة وتحديد أثر التوريق على مخاطر الائتمان. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق التوريق ومخاطر الائتمان بالبنوك محل الدراسة.
٧. دراسة (Battaglia & Gallo, 2013) (٧): هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين توريق الأصول والتدابير المتخذة للحد من المخاطر في البنوك الإيطالية خلال الأزمة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التوريق يزيد عن سلوك المخاطرة لدى البنوك فيما يتعلق بكل من المخاطر المتطرفة (ما يعرف بالمخاطر الهامشية، أو المخاطر قليلة الإحتمال ذات التأثير القوي) وكذلك المخاطر النظامية، سواء قبل الأزمة أو بعدها.
٨. دراسة (Hollander, prokop 2015) (٨): هدفت الدراسة إلى تحليل أثر استخدام التوريق على مخاطر البنوك. وتوصلت نتائج الدراسة إلى زيادة المخاطر نتيجة بقاء الأصول داخل الميزانية العمومية للبنك، مما يجعلها أقل جودة بعد عملية التوريق.
٩. دراسة (Cantor & Rouyer, 2000) (٩): هدفت الدراسة إلى قياس درجة المخاطر التي يتعرض لها البنوك المورقة لأصولها. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الإعتماد على الأصول التي يتم توريقها قد ينتهي بالبنوك إلى أصول عالية المخاطر ضمن ميزانياتها، ومن ثم فإن التوريق قد يؤدي إلى زيادة حجم مخاطر البنوك بدلا من الحد منها.

ثانياً: مشكلة البحث:

حتى يمكن للباحثة تحديد مشكلة البحث، قامت بإجراء دراسة تحليلية إستطلاعية خلال عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥ لعينة من البنوك المصرية للوقوف على حجم ونوعية المخاطر التي تواجه تلك البنوك، حيث خرجت من هذه الدراسة الأولية بمجموعة من الظواهر، يتمثل أهمها فيما يلي:

(١) زيادة حجم الطلب على الإئتمان من قبل غالبية المنظمات العاملة في السوق المصري، وما ترتب على ذلك من زيادة نسب المخصصات التي تحتفظ بها البنوك لمواجهة الديون المتعثرة ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول (١)

بعض المؤشرات التي تعكس النشاط الإقراضي للبنوك التجارية

بيان	٢٠١٤ مليار جنيه	٢٠١٥ مليار جنيه
إجمالي القروض	٦٢٩,٣	٧٦٠,٤
قيمة		
معدل النمو	%١٤	%٢١
المخصصات (-)	(٥٧,٧)	(٥٩,٣)
صافي القروض	٥٧١,٥	٧٠١,١
قيمة		
معدل النمو	%١٤	%٥٥

المصدر : اعداد الباحثة في ضوء تقرير الاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية للعام ٢٠١٤ & ٢٠١٥.

(٢) تمثل الأصول الخطرة المرجحة لمخاطر الإئتمان نحو ٨٨% من إجماليها، حيث تتركز معظمها في المطالبات على الشركات (بنسبة ٤٧%)

(٣) زيادة المخاطر الناتجة عن القروض غير المنتظمة، خاصة القروض العقارية، (بلغت ٢٥.٤% منها) عام ٢٠١٤.

(٤) إرتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في نهاية عام ٢٠١٤ (بلغت ٨.٥%)، الأمر الذي دفع البنوك إلى زيادة نسبة تكوين مخصصات تغطية الديون المتعثرة، لتصل إلى ٨٩.٨% من إجمالي تلك الديون. من خلال الظواهر السابقة، يمكن للباحثة بلورة مشكلة البحث فيما يلي:

"تزايد حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك المصرية، وعدم تفعيل تطبيق نشاط التوريق بإعتباره أحد أساليب إدارة المخاطر والتحوط منها".

ثالثاً: أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى التعرف على الدور الذى يمكن أن يقوم به نشاط التوريق فى المخاطر التى تواجهها البنوك المصرية. وذلك من خلال مقارنة أداء عينة البنوك المطبقة للتوريق، مع التى لا تطبق التوريق فى كل من العناصر التالية:

١ - متوسط نسبة القروض المتعثرة.

٢ - متوسط نسبة إجمالى القروض إلى إجمالى الأصول.

٣ - متوسط نسبة مخصصات خسائر القروض.

٤ - درجة كفاية رأس المال.

رابعاً: فروض البحث:

من خلال نتائج الدراسات السابقة، وبناء على تحديد مشكلة وأهداف البحث.. يمكن للباحثة صياغة فروض البحث على النحو التالى:
الفرض الرئيسى:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك المصرية التى تطبق نشاط التوريق، والبنوك التى لا تطبق نشاط التوريق، فيما يتعلق بإدارة المخاطر التى تواجهها هذه البنوك. ويتفرع عن هذا الفرض الرئيسى.. الفروض الفرعية التالية..

١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط نسبة القروض المتعثرة فى البنوك المصرية التى تطبق التوريق، ومتوسط نسبة القروض المتعثرة فى البنوك التى لا تطبق التوريق.

٢- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط نسبة إجمالى القروض إلى إجمالى الأصول، فى البنوك المصرية التى تطبق التوريق، والبنوك التى لا تطبق التوريق.

٣- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط نسبة مخصصات خسائر القروض فى البنوك المصرية التى تطبق التوريق، والبنوك التى لا تطبق التوريق.

٤- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجة كفاية رأس المال في البنوك المصرية التي تطبق التوريق والبنوك التي لا تطبق التوريق.

خامسا: اهمية البحث:

يستمد هذا البحث اهميته من الجانب العلمي، والجانب العملي علي النحو التالي:

(أ) الأهمية العلمية:

رغم تعدد الدراسات السابقه والتي اشارت اليها الباحثه، فان هذا البحث يعتبر امتدادا لهذه الدراسات، خاصه وان الباحثه قد اعتمدت في اعدادها علي نتائج ماتوصل اليه الباحثون في دراساتهم، ومن ثم فإن هذا البحث يمكن ان يساهم في سد الفجوه البحثيه في المكتبات العربيه، ويضيف الي ما سبقه من دراسات.

(ب) الأهمية العمليه:

تلاحظ للباحثه عند مراجعتها للدراسات السابقه ان كل هذه الدراسات – او الغالب الاعم منها – يركز علي التطبيق في الدول المتقدمه – الاوربيه والامريكيه وبعض الاسيويه – وبالتالي يعتبر هذا البحث ضمن باكوره الابحاث التي تطبق في البيئه العربيه، والمصريه علي وجه الخصوص.. مما يضيف اهميه كبيره لهذا البحث.

سادسا: هيكل البحث:

يتكون هذا البحث من اربعة مباحث، علي النحو التالي:

المبحث الاول: الاطار العام للبحث.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيم للبحث.

المبحث الثالث: التحليل الاحصائي.

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للبحث:

تمهيد:

يعتبر التوريق احد منتجات الهندسه الماليه، والتي احدثت رواجاً كبيراً في الآونه الاخيره، سواء في المؤسسات الماليه، او اسواق المال.. وقد لعب التوريق دوراً فاعلاً في التحوط من المخاطر التي تواجهها البنوك، او ما يطلق عليه ادارة المخاطر.. وهو ما ظهر بشكل جلي في نتائج اعمال المؤسسات الماليه التي مارست هذا النشاط.. وان لم يكن ذلك واضحاً في الاسواق العربيه بشكل عام، والمصريه علي وجه الخصوص.

وتحاول الباحثه من خلال تناولها لموضوع هذا البحث، ابراز الدور الذي يمكن ان يلعبه تطبيق نشاط التوريق في ادارة المخاطر التي تواجهها البنوك المصريه، وذلك من خلال بيان مفهوم واهميه ومزايا التوريق، الي جانب التحليل الاحصائي لنتائج اعمال عينه من البنوك المصريه التي مارست نشاط التوريق، مقارنة بعينه اخري لم تمارس هذا النشاط.. وذلك وفقاً لما يلي:

اولاً: مفهوم التوريق:

التوريق هو اصطلاح يستعمل حينما يتم تحويل أصول مالية غير سائلة مثل القروض وغيرها من الأصول غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال ، وهي أوراق تستند إلى ضمانات ، مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين. (١٠)

- التوريق: إتفاقية بين منشأة معينة تتولى إجراءات التنظيم ومجموعة من المستثمرين، تتولى هذه الجهة إنشاء وحدة ذات طبيعة خاصة ، ويقوم المستثمرون بشراء الأوراق المالية التي تصدرها هذه الوحدة ، أي يصبحون مشاركين في ملكية هذه الوحدة في صورة ملكية الوثائق الخاصة به، وتقوم هذه الوحدة، باستثمار الأموال في صورة قروض للغير أو أدوات مالية أو اتفاقيات تعامل في العملة ، أو غير ذلك من مجالات الإستثمار. (١١)

- أما (د/ هندي، ٢٠٠٤) فأشار إلى أن الهندسة المالية تفننت في توريق السندات من قروض الرهن العقاري، بشكل جعل الإستثمار في تلك السندات يتسم بالأمان إلى حد كبير ، لذلك نجد كل الأطراف سعداء ، وأن أي ميزة يحصل عليها أي طرف لا بد أن يدفع لها ثمن ، فانخفاض مستوى المخاطر التي يتعرض لها المستثمر في تلك الأوراق يقابلها إنخفاض في سعر الفائدة المتولد عنها . وبذلك فإن توريق تلك السندات كانت نقطة البداية في صناعة التوريق كما نراها الآن. (١٢)
- ومن خلال المفاهيم السابقة يمكن للباحثة تعريف التوريق بأنه: أحد منتجات الهندسة المالية، والذي عن طريقه يتم تحويل الأصول المالية غير السائلة، إلى أموال سائلة وقابلة للإستثمار، وذلك من خلال منشآت متخصصة في ممارسة هذا النشاط ، وبما يسهم في تخفيض تكلفة التمويل ، وزيادة حجم نشاط البنوك بعيدا عن إستخدام رأس المال الطبيعي للبنك، إلى جانب دوره المحوري في تنشيط سوق الأوراق المالية.

ثانياً: نشأه نشاط التوريق:

رغم حداثة نشاط التوريق بشكله المصرفي الحديث، إلا ان ما تناوله الباحثون عن هذا النشاط يؤكد قدمه إلي ما قبل منتصف القرن العشرين .. حيث أن الجذور التاريخية لنشأة نشاط التوريق ترجع إلي عام ١٩٣٤ ، حينما تم إصدار القانون الوطني للإسكان بالولايات المتحدة الامريكية ، والذي ترتب عليه تأسيس الإدارة الفيدرالية للإسكان، واستتبع ذلك تأسيس الهيئة الوطنية للرهن العقاري بواشنطن عام ١٩٤٨ ، والذي تغير اسمها لاحقاً إلي الهيئة الوطنية الفيدرالية للرهن العقاري.. في تلك الفترة كان سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية يتكون من مؤسسات إبداع منظمة عام (١٩٣٨) مثل البنوك ومؤسسات الإدخار والقروض، والتي كانت تستخدم ودائعها في تمويل قروض شراء المنازل، وكانت هيئات الإقراض تنشئ القروض وتحقق بها ضمن محافظها المالية ، كما كانت تتحمل المخاطر الائتمانية المالية، ومخاطر تقلبات اسعار الفائدة في السوق ، وكذلك مخاطر السيولة الناتجة عن تمويل أصول طويلة الأجل بخصوم قصيرة الأجل (www.equplee.com) .

وكان عام ١٩٣٢ قد شهد إنشاء مؤسسة إضطلعت بدور توفير الأموال اللازمة لوضعها تحت تصرف السوق الثانوي ، سميت بالبنك الفيدرالي لتمويل الإسكان .. لهذا أصبح من الضروري إيجاد أسلوب جديد لإعادة التمويل (وهو التوريق) ، وكان أول من قام بعملية التوريق الفعلية مؤسسة (جيني ماي ، ١٩٧٠) والتي لقيت رواجاً كبيراً ، تلاها مؤسسة (فاني ماي ، ١٩٧١) ، (Bauwens, 2002) ... وبذلك يصبح Ginnie Mae أول من أصدر ٧ أصل سكني من عدم برهن عقاري عام ١٩٧٠، والذي سمح بموجبه بإستخدامه كضمان للأوراق المالية المباعة في السوق الثانوي ، ثم أدخلت شركة Fannie Mae إلتزامات الرهن العقاري المضمونة (CMOS) في عام ١٩٨٣، والأوراق المالية المدعومة بالأصول غير المدعومة بالرهن العقاري (A B S) في منتصف الثمانينات ... وقد اتبعت الدول الأوروبية في التسعينات أسلوباً مشابهاً لما تم في الولايات المتحدة الأمريكية وعلي ذلك يمكن القول أنه بدأ تاريخ التوريق الحديث في سبعينات القرن العشرين، عندما أصدرت المؤسسات التي ترعاها الحكومة بما في ذلك (الرابطة الوطنية للرهن العقاري الحكومي، والرابطة الوطنية الفيدرالية للرهن العقاري، ومؤسسة القروض السكنية الفيدرالية) ، أول سندات مدعومة برهن عقاري و سكني. جمعت هذه الجهات الأولى قروض الرهن العقاري السكنية واستخدمتها كضمان للأوراق المالية، حيث تم توسيع السوق بشكل كبير من خلال قانون تمويل الإسكان في حالات الطوارئ عام ١٩٧٠، وقد فوض Fannie mae و Freddie mac بشراء وبيع رهونات المؤمنة أو المضمونة من قبل الحكومة الفيدرالية .

ثالثاً: اهداف التوريق:

يعمل نشاط التوريق علي تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي ينعكس أثرها علي جميع الأطراف المتعاملين فيه، وتتمثل أهم تلك الأهداف التي يمكن أن يحققها التوريق للبنوك التي تمارس هذا النشاط فيما يلي: (١٣)

١. يوفر التوريق للمقترضين بديلاً عن الإقراض التقليدي، ومن خارج الميزانية العمومية للبنك ، وبالتالي توسيع حجم أعمال البنك دون حاجة إلي زيادة حقوق الملكية.
٢. تحقيق التوازن بين استحقاقات الإلتزامات المالية وأصولها ، وإدارة السيولة ، وإعادة الهيكلة.
٣. تخفيض متطلبات معايير لجنة بازل فيما يتعلق برأس مال البنك.
٤. تحقيق التوازن داخل الميزانية العمومية للمؤسسات المالية تعويضاً عن أصولها.
٥. التوصل إلي مصادر تمويل أكثر توافقاً وتناسب مع احتياجات المؤسسات المالية من التمويل.
٦. العمل علي مزج السوق النقدية بسوق رأس المال، وذلك من خلال تقليص دور الوسطاء الماليين النسبة للمقترضين كمصدر للتمويل، بعد إنتقالها من المؤسسات المالية الكبيرة إلي المؤسسات التي تستثمر الأموال مباشرة.
٧. إيجاد أدوات مالية جديدة مرتبطة بالأصول، يمكن تداولها في الأسواق المالية، وهو ما يؤدي إلي زيادة نسبة السيولة بتلك الأسواق ، وخلق تدفقات نقدية جديدة وإدارة هذه الأصول بكفاءة.
٨. توسيع العمليات خارج ميزانية المؤسسات المالية، بما يؤدي إلي تحقيق ربحية أعلى من تلك التي تحققها الأنشطة العادية والتي تحتاج عملياً إلي زيادة مصادر التمويل بأقل تكلفة ممكنة للحصول علي الأموال.
٩. تمكين المؤسسات المالية التي تحتاج إلي رؤوس أموال عاملة، أو لمقابلة شروط كفاية (ملاءة) رأس المال من تحقيق ذلك، عن طريق توريق ديونها، وذلك بنقلها ونقل درجة مخاطرها إلي مستويات أقل، مع توفير السيولة اللازمة.
١٠. تعالج صناعة نشاط التوريق حالات بطء دورة رأس المال العامل بسبب إنخفاض التمويل، حيث تمكن هذه الآلية من توفير السيولة بما يساعد علي سرعة دوران رأس المال.

وهكذا تلجأ البنوك في الأسواق الكفأة والنشطة لتوريق بعض موجوداتها لأسباب تتعلق بالحصول علي تمويل أقل تكلفة ، أو لتحسين نسب كفاية رأس المال، أو لتقليص القروض المستحقة ذات النوعية المتدنية ، أو لكل الأسباب السابقة.

والتوريق في هذه الحالة يعد بديلاً مناسباً للبنك ، حيث يسمح بتدوير جزء من الأصول السائلة الناجمة عن توريق أصوله غير السائلة، الضامنة لديونه لدي الغير دون أن يُحتم ذلك زيادة في الجزء المخصص للمخاطر في ميزانيته، أي دون الحاجة لمخصصات مناظرة في الميزانية.

إضافة إلي ما سبق يري (عبد الخالق ، ٢٠٠٦) أن نشاط التوريق يحقق العديد من المنافع الإقتصادية للمؤسسات المالية ، يتمثل أهمها فيما يلي :-

١. رفع كفاءة الدورة المالية والإنتاجية ومعدل دورانها، عن طريق تحويل الأصول غير السائلة إلي أصول سائلة لإعادة توظيفها مرة أخرى، مما يساعد علي توسيع حجم أعمال المؤسسات المالية دون الحاجة إلي زيادة حقوق الملكية.
٢. تسهيل تدفق التمويل لعمليات الإئتمان بضمان الرهونات العقارية ، وبشروط وأسعار أفضل ، وفترات سداد أطول.
٣. إنحسار إحتتمالات تعرض المستثمرين للأخطار المالية، وإنتعاش سوق القروض الراكدة.
٤. تنشيط السوق الأولية في بعض القطاعات الإقتصادية، مثل العقارات والسيارات.
٥. تنشيط سوق المال من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة ، وتنويع المعروض منها من منتجات مالية، وتنشيط سوق تداول السندات.
٦. توفير العملات الأجنبية في حالة التوريق عبر الحدود، فيما لو أمكن التعامل مع إحدى المؤسسات المهمة بتحويلات العاملين في الخارج، أو بطاقات الإئتمان وغيرها.
٧. التوريق أداة تساعد علي الشفافية، وتحسين بنية المعلومات في السوق، لأنه يتطلب العديد من الإجراءات، ودخول عديد من المؤسسات في عملية الإقراض، مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق.

رابعاً: مخاطر التوريق:

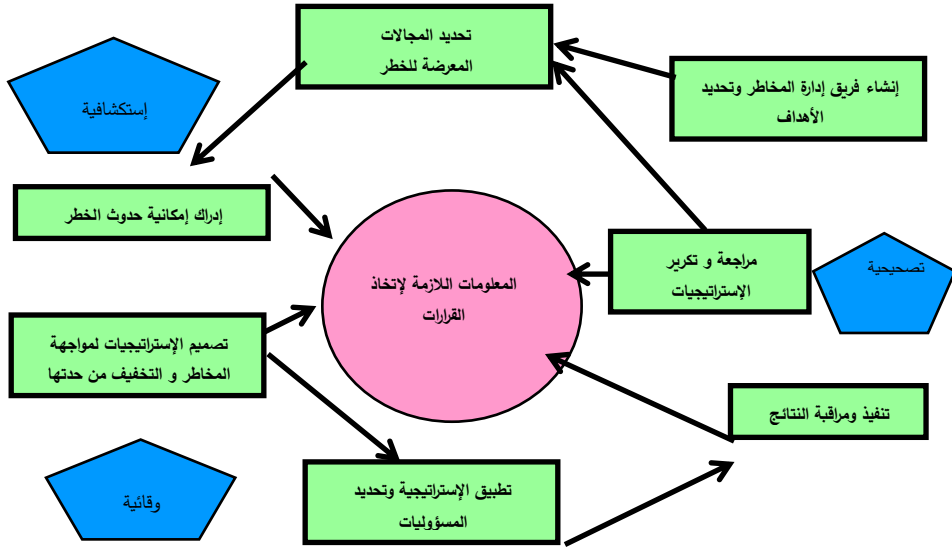
القرار الإستثماري أو التمويلي أيا كان نوعه - قصير الأجل أو طويله - صغير قيمته أو كبير - فإن هذا القرار يرتبط بالمستقبل ، ومهما توافرت خبرة متخذي القرارات ، فسوف يبقى دوماً جزءاً غير معلوم من نتائج هذه القرارات.. من منطلق أن العلم التام بالمستقبل أو تأكد التوافق بين الحاضر والمستقبل أمر غير واقعي، بل وغير ممكن .. فالقاعدة أنه ليس هناك مؤكد إلا الماضي..

وحيث يسعى أي مستثمر إلي تحقيق أعلي ربحية ممكنة، بأقل تكلفة أيضاً .. وهي المعضلة الكبرى التي تواجه المستثمرين حين يرغبون في الحصول علي ما يسمى; الهيكل التمويلي الأمثل; وفي ظل العلاقة الطردية بين المخاطر والربحية.. فإن أي مستثمر عليه أن يتوقع حدوث مخاطر مستقبلية تتناسب مع طموحاته في تحقيق أعلي عائد ممكن.

ونظراً لصعوبة أو استحالة تجنب هذه المخاطر.. فقد بدا في الأفق أساليب متعددة لمواجهة هذه المخاطر، أو بمعنى أوقع; إدارة المخاطر. سواء أكان التنويع أو التأمين.. أو غير ذلك مما سيرد لاحقاً. هذا وقد ظهر في الآونة الأخيرة الهندسة المالية بمنتجاتها غير التقليدية والتي أصبحت الشغل الشاغل لأصحاب قرارات الإستثمار والتمويل لإستخدامها في عملية التحوط من المخاطر.

(أ) كيفية إدارة المخاطر :

يري Margaret Woods أن إدارة المخاطر عملية مستمرة وتتغير مع الوقت، والشكل التالي يوضح ذلك : (١٤) (١٥)



شكل رقم (١)

عملية إدارة المخاطر

المصدر : Margaret Woods and Kevin Dowd, Financial Risk

.Management for Management Accountants

يلاحظ من الشكل أعلاه، أن إدارة المخاطر تتضمن: الوقاية من حدوث المشاكل المحتملة – وعلى حد سواء – اكتشاف وتصحيح المشاكل الفعلية في حال حدوثها، وبذلك تتطلب إدارة المخاطر دورة من الضوابط المستمرة تضمن لها الفعالية، فإدارة المخاطر تكون: (١٦)

١- عملية وقائية: تصمم وتنفذ وفقها السياسات والإجراءات للوقاية من النتائج غير المرغوب فيها قبل حدوثها.

٢- عملية استكشافية: تصمم السياسات والإجراءات وفقها للتعرف على النتائج غير المرغوب فيها عندما تحدث, وعن طريقها يتم التعرف على الأخطاء بعد حدوثها.
٣- عملية تصحيحية: يتم التأكد وفقها من اتخاذ السياسات والإجراءات التصحيحية لرصد النتائج غير المرغوب فيها, أو التأكد من عدم تكرارها.
تشكل إدارة المخاطر حلقة السيطرة الذي تبدأ مع تحديد المخاطر بالرجوع إلى الأهداف التنظيمية, ثم تتقدم من خلال سلسلة من المراحل لإعادة تقييم التعرض للمخاطر بعد تنفيذ الضوابط.

على المستوى التنظيمي, يتم تحديد مراحل دورة إدارة المخاطر بناءً على سياسة تحديد المخاطر بوضوح. والتي وضعت من قبل الإدارة العليا, تشير السياسة إلى أنواع المخاطر التي تريد الإدارة العليا أن تأخذها أو تتجنبها. وبالتالي فإن نقطة البداية هي الفهم العام لمدى وأنواع المخاطر التي قد تواجه المؤسسة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة لها, وحجم وطبيعة الترابط بين هذه المخاطر. ويمكن بعد هذا الاستعراض أن تستخدم كأساس لبناء استراتيجية أكثر تفصيلاً لإدارة المخاطر.
استناداً إلى الشكل السابق, فإن العناصر الأساسية لإدارة المخاطر المالية هي:

- ١- تحديد وتقييم المخاطر.

- ٢- التطور المستمر لمواجهة المخاطر (الاستجابة للمخاطر).
- ٣- تنفيذ استراتيجية السيطرة على المخاطر وآليات الرقابة المرتبطة.
- ٤- متابعة التعرض للمخاطر (عن طريق التقارير الداخلية), وتكرار عملية إدارة المخاطر.

ب) المخاطر المرتبطة بنشاط التوريق:

كما سبق القول فإن أي قرار استثماري أو تمويلي يرتبط بالمستقبل وأن هذا المستقبل غير مؤكد الحدوث , حيث انه ليس هناك مؤكد إلا الماضي, وكل ممول أو مستثمر إنما يسعى إلى تحقيق أعلى عائد وأقل تكلفة, ومن منطلق العلاقة الطردية بين العائد والمخاطرة , فإن من يسعى إلى العائد الأعلى عليه أن يتوقع مخاطر أعلى , والعكس صحيح. كذلك فإن التوريق كأحد منتجات الهندسة المالية ورغم تعدد الرؤي حول

أهمية ومميزاته فإن هناك العديد من المخاطر التي تواجه نشاط التوريق في الواقع العلمي.

ومن خلال ما تناوله الباحثون عن المخاطر المرتبطة بالتوريق ، فإنه يمكن القول بأن التوريق يرتبط بالإئتمان والمديونية ، ومن ثم فإن مخاطر نشاط التوريق لا تختلف كثيرا عن المخاطر السائدة في الممارسة العملية بشكل عام، سواء أكانت مخاطر متعلقة بالسوق أو الإئتمان عامة ، أو بالضمانات أو بأسعار الفائدة إلى جانب ما يرتبط بعملية إدارة نشاط التوريق.

ويمكن إيجاز أهم تلك المخاطر فيما يلي:

١- مخاطر تعثر المقرض: (١٧)

يعتبر الخطر المرتبط بتعثر المقرض من أكثر المخاطر شيوعا في العمل المصرفي بشكل عام ونشاط التوريق على وجه الخصوص ، وتزداد هذه المخاطر بصفة خاصة في الائتمان طويل الأجل كالقروض العقارية نظرا لطول آجالها ، حيث يتوقف تقدير احتمال إفسار المقرض على طبيعة القروض المورقة وقد أشار (Thierry Granier, p,119) أن نسبة ٣٥,٣% من المؤسسات المتوسطة ٥٢,٧% من المؤسسات الكبيرة تتأخر في سداد ديونها بأكثر من ١٥ يوم مقابل ٤٤,٧% للمؤسسات الصغيرة.

٢- تذبذب التدفقات النقدية:

يرتبط التوريق بأطراف متعددة وهناك علاقة تزامن بين التدفقات النقدية المتوقعة من ملاك الحصص وتلك التدفقات المسددة مقدما من شركة التوريق ، وأى خلل في هذا التزامن يؤثر على الإلتزامات المرتبطة بنشاط التوريق مما يعد أحد المخاطر لهذا النشاط.

٣- مخاطر الأوراق المصدرة:

إن حدوث أى مشاكل مرتبطة بالجدارة الائتمانية للبنوك المصدرة للتوريق ، أو المتعلقة بالسندات القابلة للسداد المبكر حال هبوط أسعار الفائدة على نفس النوعية من القروض ، أو تغير ظروف المقرضين ، كل ذلك يمثل خطرا على عملية التوريق بالبنك.

٤- خطر إعسار الأطراف الأخرى للتوريق:

كما سبق القول ، فإن هناك أطرافاً متعددة لعملية التوريق ، ومن ثم فإن إعسار أى طرف منها - وهو أمر وارد - يمثل خطراً على إتمام عملية التوريق ، ويعتبر هذا الخطر مؤكداً في حالة قيام نفس الجهة بعدة أدوار في بنية عملية التوريق ، فلو أن الطرف المتنازل المحصل للقروض تعثر أمام العملاء فهو في الواقع العملي يحتفظ المتنازل بالتدفقات النقدية المتحصل عليها لفترة معينة قبل تحويلها لحساب شركة التوريق المفتوح لدي الأمين (المودع elepositaire) في هذه الحالة . وإذا حدث تصفية قضائية مثلاً من المتنازل فإن الخطر هنا يكمن في اعتبار هذه الأموال ضمن ذمة المتنازل ، وفي هذه الحالة على الأقل سيتم تجميد هذه الأموال حتى الفصل في قضية التصفية.

(ج) أساليب التحوط من مخاطر التوريق:

يؤكد واقع الاستثمار والتمويل أن المخاطر لا يمكن بحال من الأحوال التخلص منها أو تجنبها ، خاصة كما سبق القول أنها مرتبطة طردياً بالعائد وعلى ذلك فإن ما يمكن لأى مؤسسة مالية أو غيرها أن تتعامل به مع المخاطر هو كيفية إدارة هذه المخاطر . وإن المتأمل لواقع نشاط التوريق يجد أن الضمانات تلعب دوراً محورياً في التحوط من مخاطره ، سواء أكانت ضمانات داخلية أو خارجية.

ويري (Thierry Granier) (١٨) أن أهم الضمانات التي يمكن استخدامها في هذه الحالة تتمثل فيما يلي:

١- ضمانات المؤسسة المتنازلة:

حيث تقوم مؤسسة القرض المتنازلة منح موافقتها لشركة التوريق على تغطية إعسار المدينين وبذلك تعد أحد أصولها الخاصة كضمان لهذه العملية تغطي بها إعسار المقترض عند حدوثه ، وهي بذلك تعتبر الأصول الضامنة تأمين سداد للمستثمرين حيث يمكن بيع هذه الأصول ، واستخدامها كعنصر تأمين تغطية الخطر.

٢- حساب السيولة:

يختلف حساب السيولة عن غيره من الضمانات الأخرى: من ناحية كونه ضامنا على إعسار المدينين (موعد السداد) فأى تأخير في مواعيد الإستحقاق يمكن تعويضه من الودائع الموضوعة في حساب السيولة ، فهذه الودائع والتي توضع بمجرد إصدار أوراق شركة التوريق، تعتبر تأميناً لمخاطر التأخر عن السداد في المواعيد المحددة.

٣- الأموال الإحتياطية:

تشتترط عادة وكالات التقييم تحديد مبلغ معين لمواجهة أى خلل يحدث في التزامن بين التدفقات المتحصل عليها من المدينين، وتلك التدفقات المدفوعة لحاملي الحصص، وبذلك يمكن استعمال الهامش من الفرق بين المعدل المتوسط على القروض والمعدل المفروض لحاملي الحصص كتغطية للقرض ، حيث يوضع في حساب الإحتياط.

٤- الضمانات الإضافية:

وفي هذه الحالة تتنازل مؤسسة القرض عن قيمة إسمية للقروض بحيث تفوق ما يجلبه مكنتبو حصص شركة التوريق من تحويلات (تتراوح عادة ما بين ١٠% - ٣٠% من قيمة الاصدارات)

٥- الحصص التابعة:

عادة تقوم شركة التوريق بإصدار مجموعتين من الحصص إحداهما أساسية (Senior) والثانية تابعة (Junior) هذه الحصص تمنح خصائص مختلفة . فالحصص الأساسية لا تتحمل خطر السداد المسبق ، بينما تتحملة الحصص التابعة إضافة إلى تحملها لمخاطر إعسار المدينين.

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي وإختبار الفروض:

تناولت الباحثة في هذا المبحث التحليل الإحصائي لنتائج الأداء المالى لعينة الدراسة، بهدف إختبار فروض الدراسة للتعرف على دور التوريق في إدارة المخاطر بالبنوك المصرية محل الدراسة.. وقد تم هذا التحليل الإحصائي على مرحلتين:

المرحلة الأولى: مرحلة جمع البيانات.

المرحلة الثانية: مرحلة إختبار الفروض.

أولاً: جمع البيانات

١- مجتمع وعينة الدراسة:

في ضوء هدف البحث والذي يتلخص في دراسة دور التوريق في إدارة المخاطر بالبنوك المصرية، فقد اشتمل مجتمع الدراسة على (١٩) من البنوك التجارية المصرية. وتشمل العينة (١٥) بنكاً قامت بعمليات التوريق و(٤) بنوك لم تقم بعمليات التوريق.

أما البنوك التجارية التي قامت بعمليات التوريق فهي:

- ١- البنك الاهلي المصري
- ٢- بنك مصر
- ٣- بنك الاسكندرية
- ٤- البنك التجاري الدولي CIB
- ٥- بنك قطر الوطني – الأهلي QNB
- ٦- بنك قناة السويس
- ٧- بنك الكويت الوطني NBK
- ٨- بنك المؤسسة العربية المصرفية- مصر ABC
- ٩- بنك الامارات دبي الوطني
- ١٠- بنك HSBC
- ١١- مصرف ابوظبي الاسلامي
- ١٢- البنك المصري الخليجي
- ١٣- البنك المصري لتنمية الصادرات
- ١٤- بنك التعمير والاسكان
- ١٥- بنك بركة

وأما البنوك التجارية التي لم تقم بعمليات التوريق فهي:

- ١- بنك عوده - مصر
- ٢- بنك كريدى أجريكول –مصر

٣- بنك الاتحاد الوطني

٤- بنك فيصل الاسلامي

٢- أسلوب جمع البيانات:

لتحقيق هدف الدراسة واختبار فرضيتها، قامت الباحثة بجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة (جودة الأصول-معدلات كفاية رأس المال) من خلال القوائم المالية للبنوك التجارية المذكورة سابقاً، وجاءت نتائج التحليل على النحو التالي:

أ- نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض:

- فرض العدم (الفرض الصفري) H_0 :

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط نسبة القروض المتعثرة للبنوك المصرية التي قامت بعمليات التوريق ومتوسط نسبة القروض المتعثرة للبنوك التي لم تقم بعمليات التوريق.

- الفرض البديل H_A :

توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط نسبة القروض المتعثرة للبنوك المصرية التي قامت بعمليات التوريق ومتوسط نسبة القروض المتعثرة للبنوك التي لم تقم بعمليات التوريق.

الأسلوب الإحصائي المستخدم:

اختبار مانوويني Mann Whitney test ثم حساب معنوية الاختبار على أساس مستوى معنوية أقل من (0,05) ليبدل على وجود فروق دالة إحصائية وتم استخدام اختبار مانوويني نظراً لأن المتغير لا تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (٢)
قياس الفروق بين متوسطى نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
بالنسبة للبنوك المصرية
وفقاً لتطبيق التوريق باستخدام اختبار Mann-Whitney U

.Sig	Z Value	Mann-Whitney U	Mean Rank	Type	المتغير
0,001**	-3,151-	6,000	9,35	يطبق التوريق	نسبة القروض المتعثرة
			19,50	لا يطبق التوريق	

** معنوى عند مستوى ١ %

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير عينة الدراسة (يطبق التوريق، لا يطبق التوريق) طبقاً لمتوسط نسبة القروض المتعثرة، حيث بلغت قيمة "Z" (- ٣,١٥١) عند مستوى معنوية (٠,٠٠١) وهى أقل من (٠,٠٥)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (فرض العدم) ونقبل الفرض البديل (توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط نسبة القروض المتعثرة للبنوك المصرية التى قامت بعمليات التوريق ونسبة القروض المتعثرة للبنوك التى لم تقم بعمليات التوريق)، حيث يزيد متوسط الرتب Mean Rank بالنسبة للبنوك التى لم تقم بعمليات التوريق، حيث بلغ ١٩,٥٠ مقابل ٩,٣٥ بالنسبة للبنوك التى قامت بعمليات التوريق. وتوضح هذه النتيجة أثر التوريق على خفض نسبة القروض المتعثرة.

ب. نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول:

فرض العدم (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول فى البنوك المصرية التى قامت بعمليات التوريق ومتوسط نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول فى البنوك التى لم تقم بعمليات التوريق.

الفرض البديل (H_A): توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول في البنوك المصرية التي قامت بعمليات التوريق ومتوسط نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول في البنوك التي لم تقم بعمليات التوريق.

الأسلوب الإحصائي المستخدم:

اختبار مانويتيني Mann Whitney test ثم حساب معنوية الاختبار على أساس مستوى معنوية أقل من (0,05) ليبدل على وجود فروق دالة إحصائية.

جدول رقم (٣)

قياس الفروق بين متوسطي نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول بالنسبة للبنوك المصرية وفقاً لتطبيق التوريق باستخدام اختبار Mann-Whitney U

المتغير	Type	Mean Rank	Mann-Whitney U	Z Value	.Sig
نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول	يطبق التوريق	14,65	6,000	-3,251-	0,002**
	لا يطبق التوريق	4,50			

** معنوى عند مستوى ١ %

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير عينة الدراسة (يطبق التوريق، لا يطبق التوريق) طبقاً لمتوسط نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول، حيث بلغت قيمة "Z" (- ٣,٢٥١) عند مستوى معنوية (٠,٠٠٢) وهي أقل من (٠,٠٥)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (فرض العدم) ونقبل الفرض البديل (توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول للبنوك المصرية التي قامت بعمليات التوريق ومتوسط نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول للبنوك التي لم تقم بعمليات التوريق). حيث يزيد متوسط الرتب Mean Rank بالنسبة للبنوك التي قامت بعمليات التوريق، حيث بلغ ١٤,٦٥ مقابل ٤,٥٠ بالنسبة للبنوك التي لم تقم بعمليات التوريق.

ج. نسبة مخصصات خسائر القروض الأسلوب الإحصائي المستخدم:

اختبار مانوتيني Mann Whitney test ثم حساب معنوية الاختبار على أساس مستوى معنوية أقل من (0,05) ليدل على وجود فروق دالة إحصائية.

جدول رقم (٤)

قياس الفروق بين متوسط نسبة مخصصات خسائر القروض بالنسبة للبنوك المصرية وفقاً لتطبيق التوريق باستخدام اختبار Mann-Whitney U

.Sig	Z Value	Mann-Whitney U	Mean Rank	Type	المتغير
0,004**	-2,731-	12,000	9,71	يطبق التوريق	نسبة مخصصات خسائر القروض
			18,50	لا يطبق التوريق	

** معنوى عند مستوى ١ %

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير عينة الدراسة (يطبق التوريق، لا يطبق التوريق) طبقاً لمتوسط نسبة مخصصات خسائر القروض، حيث بلغت قيمة "Z" (- ٢,٧٣١) عند مستوى معنوية (٠,٠٠٤) وهي أقل من (٠,٠٥)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (فرض العدم) ونقبل الفرض البديل (توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط نسبة مخصصات خسائر القروض للبنوك المصرية التي قامت بعمليات التوريق ومتوسط نسبة مخصصات خسائر القروض للبنوك التي لم تقم بعمليات التوريق)، حيث يزيد متوسط الرتب Mean Rank بالنسبة للبنوك التي لم تقم بعمليات التوريق والذي بلغ ١٨,٥٠ مقابل ٩,٧١ بالنسبة للبنوك التي قامت بعمليات التوريق. ويدل ذلك على الأثر الجيد لعمليات التوريق على تخفيض نسبة مخصصات خسائر القروض.

وفي ظل النتائج السابقة يتم قبول الفرض الفرعي H_{2,1} القائل: "توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط درجة جودة الأصول للبنوك المصرية التي قامت بعمليات التوريد ومتوسط درجة جودة الأصول للبنوك التي لم تقم بعمليات التوريد".

د- قياس درجة كفاية رأس المال:
الفرض العدم (H₀):

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط درجة كفاية رأس المال للبنوك المصرية التي قامت بعمليات التوريد ومتوسط درجة كفاية رأس المال للبنوك التي لم تقم بعمليات التوريد.

الفرض البديل (H_A):

توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط درجة كفاية رأس المال للبنوك المصرية التي قامت بعمليات التوريد ومتوسط درجة كفاية رأس المال للبنوك التي لم تقم بعمليات التوريد.

الأسلوب الإحصائي المستخدم:

اختبار مانوويني Mann Whitney test ثم حساب معنوية الاختبار على أساس مستوى معنوية أقل من (0,05) ليبدل على وجود فروق دالة إحصائية.

جدول رقم (٥)

قياس الفروق بين متوسطي درجة كفاية رأس المال بالنسبة للبنوك المصرية

وفقاً لتطبيق التوريد باستخدام اختبار Mann-Whitney U

المتغير	Type	Mean Rank	Mann-Whitney U	Z value	.Sig
درجة كفاية رأس المال	يطبق التوريد	43,82	658,000	-1,315-	0,189
	لا يطبق التوريد	52,08			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير عينة الدراسة (يطبق التوريق، لا يطبق التوريق) طبقاً لمتوسط درجة كفاية رأس المال، حيث بلغت قيمة "Z"

(- 1,315) عند مستوى معنوية (0,189) وهي أكبر من (0,05)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية (فرض العدم) القائل: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجة كفاية رأس المال للبنوك المصرية التي قامت بعمليات التوريق ومتوسط درجة كفاية رأس المال للبنوك التي لم تقم بعمليات التوريق).

نتائج إختبارات الفروض:

من العرض التحليلي الإحصائي السابق ، فإنه يمكن للباحثة تلخيص نتائج إختبارات الفروض فيما يلي :

قبول الفرض الفرعي الأول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط نسبة القروض المتعثرة في البنوك المصرية التي تطبق التوريق ومتوسط نسبة القروض المتعثرة في البنوك التي لا تطبق التوريق.

قبول الفرض الفرعي الثاني: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول في البنوك المصرية التي تطبق التوريق والتي لا تطبق التوريق.

قبول الفرض الفرعي الثالث: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط نسبة مخصصات خسائر القروض في البنوك المصرية التي تطبق نشاط التوريق والتي لا تطبق التوريق.

رفض الفرض الفرعي الرابع: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجة كفاية رأس المال للبنوك المصرية التي تطبق التوريق والتي لا تطبق التوريق.

الفرض الرئيس: من خلال نتائج الفروض الفرعية السابقة فإنه تم قبول الفرض الرئيس جزئياً والذي ينص على **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك المصرية**

التي تطبق نشاط التوريق والتي لا تطبق نشاط التوريق فيما يتعلق بإدارة المخاطر التي تواجهها هذه البنوك.

جدول رقم (٥)

النتائج والتوصيات:

فيما يلي تقدم الباحثة أهم نتائج التحليل الإحصائي لإختبارات فروض البحث، وكذا التوصيات المرتبطة بهذه النتائج:

م.	الفروض الفرعية	نتيجة إختبار الفروض	النتائج	التوصيات
١	يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط نسبة القروض المتعثرة في البنوك المصرية التي تطبق التوريق، ومتوسط نسبة القروض المتعثرة في البنوك التي لا تطبق التوريق.	قبول الفرض	(١) إنخفاض متوسط نسبة القروض المتعثرة في البنوك المصرية التي تطبق التوريق مقارنة بالبنوك التي لا تطبق التوريق.	(١) إعداد إدارة محترفة للممارسة نشاط التوريق، من خلال تهيئة وتدريب الكوادر اللازمة لذلك.. وتفعيل البنية التحتية لضمان نجاح هذا النشاط.
٢	يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول، في البنوك المصرية التي تطبق التوريق، والبنوك التي لا تطبق التوريق.	قبول الفرض	(٢) وجود أثر إيجابي لعمليات التوريق، في تخفيض نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول.	(٢) إعداد قائمة بيانات خاصة بنشأة التوريق، تكون متاحة أمام البنوك والمعاملين، والعمل على تنمية الوعي، ونشر ثقافة التوريق، بين جمع الأطراف الفاعلة في ممارسة هذا النشاط.
٣	توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط نسبة مخصصات خسائر القروض، في البنوك المصرية التي تطبق التوريق، والبنوك التي لا تطبق التوريق.	قبول الفرض	(٣) وجود أثر جيد لعمليات التوريق في تخفيض نسبة مخصصات خسائر القروض.	(٣) إتباع سياسة تحذيرية تحوطية مناسبة عند منح الائتمان، بهدف تخفيض نسبة الديون المتعثرة، وإنخفاض نسبة المخاطر، وبما ينعكس إيجابيا على أداء البنوك.
٤	يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجة كفاية رأس المال في البنوك المصرية التي تطبق التوريق، و متوسط درجة كفاية رأس المال في البنوك المصرية التي لا تطبق التوريق.	رفض الفرض	(٤) لا يوجد دور واضح لتطبيق التوريق على متوسط درجة مفاية رأس المال للبنوك المصرية التي تطبق التوريق، مقارنة بالبنوك التي لا تطبق التوريق.	(٤) العمل على رفع معدلات كفاية رأس المال، وتكوين الإحتياطيات والمخصصات اللازمة لمواجهة المخاطر المتوقعة.

المصدر: من إعداد الباحثة

الفرض الرئيسي:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك المصرية التي تطبق نشاط التوريق، والبنوك التي لا تطبق نشاط التوريق، فيما يتعلق بإدارة المخاطر التي توجهها هذه البنوك.

نتيجة التحليل الإحصائي:

قبول هذا الفرض جزئياً. حيث تم قبول كل من الفروض الفرعية: الأول والثاني والثالث، بينما تم رفض الفرض الفرعي الرابع.

المراجع:

1. Chen, Z., Liu, F. H., Opong, K., & Zhou, M. (2017). Short-term safety or long-term failure? Empirical evidence of the impact of securitization on bank risk. *Journal of International Money and Finance*, vol. 72, 48-74.
2. Bonnie G. Buchanan, (2017). The way we live now: Financialization and securitization. *Research in International Business and Finance*, vol. 39, 663-677.
3. Elena Beccalli, Andrea Bointali, Sonia Di Giuliantonia (2015). Leverage pro-cyclicality and securitization in US banking. *Journal of Financial Intermediation*, vol. 24(2), 200-230.
4. Jung-Hyun Ahn, Regis Breton (2014). Securitization, competition, and monitoring. *Journal of Banking & Finance*, vol. 40, 195-210
5. Francesca Battaglia, Angela Gallo (2013). Securitization and systemic risk: An empirical investigation on Italian banks over the financial crisis. *International Review of Financial Analysis*, vol. 30, 274-286.
6. Helder Ferreirade Mendonca, Vivian Iris Barcelos (2015). Securitization and credit risk: Empirical evidence from an emerging economy. *The North American Journal of Economics and Finance*, vol. 32, 12-28
7. Francesca Battaglia, Angela Gallo (2013). Securitization and systemic risk: An empirical investigation on Italian banks over the financial crisis. *International Review of Financial Analysis*, vol. 30, 274-286.
8. Hilke Hollander, Jorg Prokop (2015). Stock price effects of asset securitization: the case of liquidity facility providers. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, vol. 57, 147-160.
9. Richard Cantor, Stanislas Rouyer (2000). Another perspective on credit risk transfer and asset securitization. *The Journal of Risk Finance*, vol. 1(2), 37-47.

١٠. مدحت صادق, أدوات وتقنيات مصرفية , (القاهرة: دار غريب, ٢٠٠١) ص ٢٣٧.

١١. د/ عاطف العوام ، المحاسبة عبر تحويلات الاصول المالية وأثرها على نتائج الأعمال وعلى التخلص من الخصوم، دراسة انتقادية لتقرير لجنة المحاسبة المالية، المجلة العلمية للأقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٦، العدد الثاني، ص ٢٥٢.
١٢. د/ منير إبراهيم هندی ، الفكر الحديث في إدارة المخاطر الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، ٢٠٠٣، ج١ ، التوريق ص ٤٢٤.
١٣. عمار بوطكوك ، دور التوريق في نشاط البنك ، حالة بنك التنمية المحلية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسيطنية ، ٢٠٠٨ ، ص ١٥.
١٤. عبيد الحجازي، التوريق ومدى أهميته في ظل قانون الرهن العقاري القاهرة ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠١، ص ٢٤.
١٥. فرحات الصافي، أسس القياس والافصاح عن مخصصات مخاطر الاستثمارات في المؤسسات المالية الاسلامية ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر، ٢٠٠١، ص ٢٥-٢٦.

16. Asas.Hervog& Laurence p.king ,Bankrupateycode, collies pamphlet Ed. 1989, Part 1,Matthes Bender , pp.7-208.

١٧. لمزيد من التفصيل يراجع :

- عمر طلبه ، أثر توريق الديون الرهينة على أداء السوق الثانوية العقارية ، دراسة مقارنة لبلدان شمال أفريقيا
- ، دكتوراه في الأقتصاد ، جامعة محمد حيزر ، الجزائر ، ٢٠١٥ ، ص ١٢٣
- د. حسين عثمان، التوريق المصرفي لديون، الممارسة والإطار القانوني (الاسكندرية : منشأة المعارف، ٢٠٠٢) ، ص ١٦٧
- د/ منير هندی: الفكر الحديث في مجال الاستثمار (الاسكندرية منشأة المعارف ، ٢٠٠٢، ص ٢٤٦-٢٥٠
- د/ أمين حداد: التوريق ، مجلة البنوك، فلسطين، يناير، ٦٠، ٢٠٠٤، ص ٦٠
- د/ منير هندی: الفكر الحديث في إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره ، ص ٥.
- د/ خير الدين الجمري: مرجع سبق ذكره ، ص ٨٠.